

الموقف الإسرائيلي من فوز حماس

د. محمد عبد العزيز ربيع

كان فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في الشهر الماضي مفاجأة كبيرة للحكومة الإسرائيلية، ولغيرها من حكومات ومنظمات دولية ومراكز دراسات، عربية وإسرائيلية وأمريكية وأوروبية على السواء. وحيث أن الحكومة الإسرائيلية لا تزال تعتبر حماس حركة إرهابية، فإن رد فعلها على ذلك الحدث كان قويا وسلبيا للغاية. لقد رفضت إسرائيل قيام حماس بتشكيل الحكومة الفلسطينية، واعتبرت وصول حماس لسدة الحكم تطورا خطيرا يهدد كيان الدولة اليهودية ولا يمكن القبول به، وبالتالي قالت بأنها لن تتعامل مع سلطة فلسطينية تقودها حماس.

إن سلبية الموقف الإسرائيلي هذا وجد دعما قويا من الإدارة الأمريكية في واشنطن، وتعاطفا من غالبية دول الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تشجيع إسرائيل على المضي في تطوير سياستها المعادية لحماس والساعية لترسيم حدود إسرائيل من طرف واحد. وبسبب النقاء الموقف الإسرائيلي مع السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فإن حكومتنا الدولتين اتجهتا إلى التعاون ورسم خطة سياسية ومالية لعزل حماس، وحرمان السلطة الوطنية الفلسطينية من المعونات التي كانت تقدمها لها أمريكا والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ومن القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد التوقف عن تحويل الأموال التي تجمعها حكومة إسرائيل لحساب السلطة الفلسطينية عل شكل ضرائب ورسوم جمركية، وهذه موارد مالية من حق الشعب الفلسطيني، وليست منحة من إسرائيل أو من غيرها من جهات أجنبية. نتيجة لهذه التطورات السلبية وجدت حماس نفسها مضطرة للبحث من مصادر تمويل بديلة لدفع أجور العاملين في السلطة، وتقديم الخدمات للمواطنين، وبناء البنية التحتية، والاستثمار في النشاطات الخدمية والإنتاجية المختلفة.

إن محاولات إضعاف حماس وعزلها سياسيا، ومحاصرتها دبلوماسيا، وحجب الأموال عنها لخنقها اقتصاديا، وحرمانها من الشرعية الدولية، وذلك على أمل إفشالها، من شأنه أن يعود بنتائج عكسية لما تستهدفه إسرائيل وتتمناه أمريكا. إذ أن من المتوقع أن تساهم تلك الإجراءات في زيادة تعاطف الجماهير الفلسطينية والعربية مع حماس، وتأييد العرب والمسلمين عامة لسياستها تجاه إسرائيل، ودعمهم لفلسفتها الاجتماعية وموقفها من أمريكا.

ولما كان سجل إدارة بوش والليكوود، ومخلفات الليكوود من سياسيين وعسكريين، يشير إلى صعوبة التراجع عن المواقف المعلنة، حتى وإن ثبت خطأها، فإن من المتوقع أن تتصاعد الضغوط الأمريكية والمضايقات الإسرائيلية على الإدارة الحمساوية للاعتراف بالدولة اليهودية، والتخلي عن سياسة الكفاح المسلح، والقبول بالتفاوض مع إسرائيل دون شروط مسبقة. ولما كانت هذه المطالب تتنافى مع سياسة حماس ومواقفها المعلنة والتي جسدتها مرارا على أرض الواقع، فإن إسرائيل ستجد نفسها في صراع مع حماس، مما سيدفعها لارتكاب المزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، والعمل على تجويعه، ومواصلة الادعاء بأنه لا يوجد شريك فلسطيني يقبل الاعتراف بإسرائيل ويعترف بحقها في الوجود للتفاوض معه.

لقد اتجهت حكومات إسرائيل منذ سنوات إلى العمل الدعوب على رسم حدود سياسية للدولة اليهودية من جانب واحد، ودون مفاوضات جادة وهادفة مع الطرف الفلسطيني. وترمي

الخطط الإسرائيلية في هذا المجال – كما عبر عنها باراك، وشارون، وإيهود اولمرت، وموفاز – إلى تعزيز أمن إسرائيل من خلال السيطرة على الحدود مع الأردن ومصر والعديد من المرتفعات في الضفة الغربية، وزيادة مساحة أراضي الدولة اليهودية بمصادرة المزيد من أراضي الضفة الغربية، والاحتفاظ بمعظم المستعمرات اليهودية المتنامية والمتنامية الأطراف، وضم القدس بشقيها الغربي والشرقي إلى الكيان اليهودي. كما تسعى تلك الخطة إلى ضمان أغلبية يهودية داخل إسرائيل على المدى الطويل، وذلك من خلال التخلص من أكبر عدد ممكن من العرب ضمن المناطق التي تنوي إسرائيل الاستيلاء عليها.

وعلى سبيل المثال، قال أيهود باراك، الزعيم الأسبق لحزب العمل، في محاضرة ألقاها في واشنطن عام 2001 " إن على قادة إسرائيل أن يكونوا أقوياء وحازمين، وأن يعملوا على رسم حدود لإسرائيل تضمن تواجد أغلبية يهودية مريحة لأجيال قادمة تمكنهم من الحفاظ على هويتهم وتأكيد ثقتهم بالنفس... إن على قادة إسرائيل أن يعلنوا أننا سنرسم حدود دولة إسرائيل بطريقة تضم 80% من المستوطنين إليها، ومنطقة حدودية على طول الحدود على نهر الأردن كمنطقة أمنية، والاحتفاظ بمواقع معينة على المرتفعات في الضفة الغربية كمراكز للمراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية والاتصالات."

وفي الواقع، كان باراك جادا في مباحثاته مع عرفات خلال الـ 17 يوما التي قضاها في كامب ديفيد في عام 2000، لدرجة أنه أعطى 15 دقيقة كاملة من وقته للرئيس الفلسطيني. وإذا كان هذا هو موقف باراك، فإن موقف شمعون بيرس كان أكثر خبثا وسوءا وعنصرية، إذ أعطى لشارون من خلال الانضمام لحكومته غطاء دوليا لممارساته الوحشية ضد الشعب الفلسطيني. وهذا يعني أن كافة سياسيي إسرائيل تقريبا يؤيدون بشكل معطن أو مبطن رسم حدود دولتهم بسرعة، ودون تفاوض مع الفلسطينيين، ودون أخذ موافقة اللجنة الرباعية. وإذا كان عرفات غير مقبول كشريك للتفاوض معه، وأن أبو مازن ضعيف ولا يوفي بالتزاماته كما تدعي الحكومة الإسرائيلية، فإن حماس تصبح طرفا لا يمكن التفكير فيه كشريك محتمل. وحيث أن أمريكا لا تجيز التعامل مع حماس، وأن الحكومات الأوروبية غضت الطرف عن جرائم شارون، فإن من المتوقع أن لا تواجه الحكومة الإسرائيلية القادمة معارضة جادة ترغمها على التخلي عن خطة رسم الحدود من طرف واحد.

لذلك، من المتوقع أن تعمل الحكومة الإسرائيلية القادمة على تسريع عملية بناء الجدار العازل، ورسم حدود أمنية وجغرافية وسياسية تضم القدس بشقيها وتقوم بتقطيع أوصال الجسم الفلسطيني، وأن تستولي على ما لا يقل عن 40% من أراضي الضفة الغربية، وأن ترسم الحدود بشكل يحول دون قيام دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات السيادة والتواصل الجغرافي والحيوية الاقتصادية، وذلك دون احتجاجات يسارية قوية داخل إسرائيل، أو مقاومة أوروبية، أو اعتراض أمريكي جاد، أو فعل عربي قادر على حماية الحقوق الفلسطينية. ألا أن هذا لن يمر دون عقاب، إذ من المؤكد أن تقود تلك الإجراءات إلى إلحاق أضرار بالغة بسمعة ومصالح أمريكا في البلاد العربية الإسلامية، وزيادة حدة التوترات والعنف في فلسطين، وتراجع أمن إسرائيل، وإغراق الشريكين في بحر من العداة والكراهية.

للنشر يوم 4-4-2006

د. محمد عبد العزيز ربيع

Professorrabie@yahoo.com